الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

اسم المحاضرة: نظم الحكم في البلدان العربية

اسم المحاضر: الدكتور فراس سعد الدين

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

محاور المحاضرة

- المقدمة
- الوطن العربي الأهمية والدور
- النظام الجمهوري
- النظام الملكي
- النظام الاتحادي
- النظام الأميري
- النظام السلطاني
- الخاتمة

المقدمة:

يشغل الوطن العربي موقعاً مهماً في السياسة العالمية بحكم موقعه وثرواته الباطنية والمعروفة على مستوى العالم ككل، بالإضافة إلى موقعه الجغرافي على خطوط المواصلات البحرية والبرية بين آسيا وافريقيا وأوروبا، والتي أكسبته مع الوقت أهمية بالغة ودور كبير ومحوري.
ويمثل الوطن العربي أهمية كبيرة، اقتصادياً وحضارياً وسياسياً بسبب تلك المكونات والتنوع الحضاري والديني والإمكانات الكبيرة واستثمارات بعض دوله النفطية. وقد تناولت هذه المحاضرة بقسميها واقع أنظمة الحكم العربية وأبرز مميزات تلك النظم.

• الوطن العربي الأهمية والدور

يشكل الوطن العربي مسرحاً مفتوحاً لتيارات الصراع الاستراتيجي بين القوى الدولية وهو يقع في وسط قارات العالم الثلاث آسيا وافريقيا وأوروبا، حيث تكمن الأهمية الجيواستراتيجية لتلك المنطقة في توسطها بين منطقتين هما أكثر مناطق العالم تمركزاً سكانياً، ويجتمع فيها أكثر من ثلثي الجنس البشري.

ولها تحكم بأهم البحار

البحر الأبيض المتوسط

والبحر الأحمر

والخليج العربي

وللخغرافيا البحرية العربية أهمية من خلال اتصالها بالمحيطات من خلال مضائق "جبل طارق وباب المندب وهرمز".

وتقرب مساحة الوطن العربي 9% من مساحة العالم ويقارب عدد السكان حوالي 4.5 % من سكان العالم

• الوطن العربي الأهمية والدور

يقوم الواقع الاقتصادي في الوطني العربي على:

- الاعتماد على النفط بوصفه متغيراً يسيطر على باقي القطاعات والأنشطة الاقتصادية.
- انتقال الاستثمارات الكبرى من القطاعات السلعية إلى قطاع الخدمات في أغلب البلدان العربية.
- زيادة حجم البطالة نتيجة التقنيات الحديثة في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل النمو السكاني.
- تأثر حركة انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية بشكل غير متكافئ مع حجم الاستثمارات النفطية.
- وعلى الرغم من توافر المواد الأولية والخدمات الطبيعية إلا أنه ما زال هناك عجز وجمود وضعف في الإمكانات.

ويرجع سبب التراجع في التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية إلى:

- الخلافات السياسية العربية
- ضعف المصالح الاقتصادية المتبادلة.
- اختلاف الأنظمة الاقتصادية العربية وبالتالي التجزئة السياسية ونشوء أنظمة سياسية ذات ايديولوجيات مختلفة
- الضعف السياسي والقومي العربي

• النظام الجمهوري

إنّ نظام الحكم الجمهوريّ هو **نظام الحكم العام الأقرب إلى النظام الديمقراطي العام**، والذي تعود أصوله إلى الحكم اللاتيني أو اليوناني، ويعني نظام أو أسلوب الحكم الذي يقوم على مبدأ سيادة أبناء الدولة الواحدة ومشاركتهم في اختيار حاكمهم الذي تحدّد مهام عمله عبر الدستور، ويحقّ لأبناء الجمهوريّة المشاركة في كافّة مجالات الحياة السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والدولية، حيث لا يستطيع الحكام أخذ قرارات بمعزل عن الرجوع إلى رأي شعوبهم عن طريق الانتخاب والتصويت وإبداء الآراء، ويتمّ استفتاء كافّة فئات الشعب في القضايا والشؤون الهامة بحيث تكون نتيجة التصويت ملزمة للرئيس على تنفيذها اعتباراً من تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء، ويشترط رضى الشعب عن أداء الحاكم لضمان استمراره في حكم الجمهوريّة، كما ويحدّد فترة أو مدّة الحكم الخاصة به، كأربع سنوات مثلاً للحاكم الواحد، ويشترط أن يحمل جنسيّة الجمهوريّة التي يحكمها ولا يحمل جنسيّة سواها.

• النظام الجمهوري

في معظم الجمهوريات الحديثة يسمى رأس الدولة «رئيس». وفي الجمهوريات التي تكون ديمقراطية أيضا، يتم تعيين رأس الدولة نتيجة لانتخابات، قد تكون هذه الانتخابات غير مباشرة: حيث يقوم البرلمان منتخب من قبل الشعب باختيار رأس الدولة. وفي مثل هذا النظام يكون عادة فترة حكم الرئيس من 4 إلى 6 سنوات، وفي بعض البلدان يحدد الدستور عدد الدورات التي يسمح فيها لذات الشخص بأن ينتخب كرئيس.

في معظم الجمهوريات الحديثة يسمى رأس الدولة «رئيس». وفي الجمهوريات التي تكون ديمقراطية أيضا، يتم تعيين رأس الدولة نتيجة لانتخابات، قد تكون هذه الانتخابات غير مباشرة: حيث يقوم البرلمان منتخب من قبل الشعب باختيار رأس الدولة. وفي مثل هذا النظام يكون عادة فترة حكم الرئيس من 4 إلى 6 سنوات، وفي بعض البلدان يحدد الدستور عدد الدورات التي يسمح فيها لذات الشخص بأن ينتخب كرئيس.
إذا كان رئيس الجمهورية هو ذاته رئيس الحكومة، يسمى هذا النظام بالنظام الرئاسي (مثال: الولايات الأمريكية المتحدة). وفي الأنظمة شبه الرئاسية، يكون رئيس الدولة ليس ذاته رئيس الحكومة، وفي تلك الحالة يطلق على رئيس الحكومة اسم رئيس الوزراء كما هو الحال في سورية

• النظام الجمهوري

يوجد عدد من الدول العربية الخاضعة للحكم الجمهوري، وسنذكرها كما يلي:

الجمهورية التونسية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جمهورية جيبوتي
جمهورية السودان
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الصومال
جمهورية العراق.
جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية
الجمهورية اللبنانية
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
الجمهورية اليمنية
جمهورية مصر العربية

• النظام الملكي

يعد نِظام الحكم الملكيّ أحد أقدم أنظمة الحكم على مرّ التّاريخ، حيث تدلّ كلمة الملكيّة على نظام الحكم الّذي يكون فيه الملك هو رأس الدّولة، ويكون الحكم غالبًا لفترات طويلة تمتد من تتويج الملك في منصبهِ لحين وفاته، ثم ينتقل الحكم بالوراثة إلى وليّ عهدهِ من العائلة الملكيّة ذاتها، ويلقّب رأس الدّولة بهذا النّظام بألقاب مختلفة مثل: الملك، أو الإمبراطور، أو خان، أو القيصر، ويكون الملك هو صاحب جميع السّلطات في الدّولة، وهو الذي يصدر القوانين ويفسرها ويقوم بتنفيذها.

للنظام الملكيّ السّائد في الدّولة مجموعة من المميّزات والمنافع الّتي تعود بالفائدة على الشعب وعلى الدّولة بشكل عام، ومن هذه المنافع:

- يضمن نظام الحكم الملكيّ الاستقرار للدّولة وللشعب، حيث نكاد لا نرى في هذا النّظام الزّعزعة السّياسيّة أو الاقتصاديّة والّتي نراها بكثرة في البلدان ذات النّظام الجمهوريّ وبالأخص أثناء فترة انتخاب رئيس الجمهوريّة.
- يكون رأس الدّولة في هذا النّظام أعلى من الأحزاب والبرلمان سلطةً، حيث يمكنه إدارة هذه الهيئات والسّلطات المنافسة والتّوفيق بينها من أجل تحقيق العدالة والاستقرار للشعب.
- تعد شخصيّة الملك القياديّة أحد أهم صفات الحاكم في هذا النّظام، حيث أنّ من مهام الملك أن يؤمن لبلاده الدعم والاحترام من كافة البلاد والحرص على إقامة العلاقات المبنيّة على المنفعة العامّة مع الدّول المجاورة وغير المجاورة والحفاظ على استقرار الأمن السّياسيّ والاقتصاديّ من أي اعتداء خارجيّ.

• النظام الملكي

- **ما هي الدول العربية الخاضعة لنظام الحكم الملكي**

تخضع عدد من دول العالم العربي لنظام الحكم الملكي، وسنذكرها كما يلي:

المملكة الأردنية الهاشمية
المملكة العربية السعودية
مملكة البحرين
المملكة المغربية

• النظام الاتحادي

تخضع الإمارات العربية المتحدة للحكم الاتحادي، ورئيسها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، الذي تولى حكمه في عام 2004

الإمارات العربية المتحدة:

إن نظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة هو نظام ملكي رئاسي اتحادي منتخب.

يتم فيه انتخاب الرئيس من بين الملوك الذين يحكمون كل إمارة من الإمارات العربية المكونة للاتحاد وهي (أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة).

يوجد مجلس أعلى اتحادي، يتألف من سبعة حكام لكل إمارة من الإمارات السبع، ويجتمع في السنة الواحدة أربع مرات، والمجلس الأعلى الاتحادي هو أعلى هيئة دستورية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويتم انتخاب الرئيس من قبل مجلس الاتحاد ومن بين أعضائه، ويجتمع المجلس مرة كل خمس سنوات لإعادة تأكيد الرئيس الحالي وانتخاب رئيس جديد، ويتمتع أمراء أبو ظبي ودبي بحق النقض (الفيتو) في الانتخابات لدور الرئيس.

يوضح دستور دولة الإمارات الأحكام الخاصة بنطاق اختصاص الحكومة الاتحادية، ووفقاً للمادة 120 من الدستور، تنفرد الجهات الاتحادية في العديد الاختصاصات التشريعية والتنفيذية منها: الشؤون الخارجية، والدفاع، والقوات المسلحة الاتحادية، وشؤون الأمن، والنظام، والحكم في العاصمة الدائمة للاتحاد، وفيما يلي نرفق سلطات الحكومة الاتحادية وهي:

• النظام الاتحادي

ويتم انتخاب الرئيس من قبل مجلس الاتحاد ومن بين أعضائه، ويجتمع المجلس مرة كل خمس سنوات لإعادة تأكيد الرئيس الحالي وانتخاب رئيس جديد، ويتمتع أمراء أبو ظبي ودبي بحق النقض (الفيتو) في الانتخابات لدور الرئيس.

يوضح دستور دولة الإمارات الأحكام الخاصة بنطاق اختصاص الحكومة الاتحادية، ووفقاً للمادة 120 من الدستور، تنفرد الجهات الاتحادية في العديد الاختصاصات التشريعية والتنفيذية منها: الشؤون الخارجية، والدفاع، والقوات المسلحة الاتحادية، وشؤون الأمن، والنظام، والحكم في العاصمة الدائمة للاتحاد، وفيما يلي نرفق سلطات الحكومة الاتحادية وهي:

المجلس الأعلى للاتحاد: وهو أعلى سلطة دستورية في دولة الإمارات، وهو أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية ايضا، يضع السياسات العامة ويقرّ التشريعات الاتحادية، يتألف من حكام الإمارات السبع المكونة لاتحاد دولة الإمارات.

• النظام الاتحادي

رئيس الدولة ونائباه: يعد منصب رئاسة الدولة السلطة الثانية في هيكل الحكومة الاتحادية، ويتم انتخابه من بين أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد لمدة خمس سنوات، ويجوز إعادة انتخابه لذات المنصب، وتحدد صلاحيات الرئيس ونوابه بموجب أحكام الدستور.

مجلس الوزراء: وهو السلطة الثالثة في هيكلية السلطات الاتحادية الخمس. يباشر المجلس دوره التنفيذي تحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد، والمجلس الأعلى، يوكل إليه تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية للاتحاد، ومن أهم أدواره اقتراح القوانين الاتحادية، ورسم الميزانية العامة للدولة، ويتألف مجلس الوزراء الحالي من 36 وزيراً، من بينهم 9 نساء تشغلن حقائب وزارية مختلفة.

المجلس الوطني الاتحادي: هو الجهة البرلمانية التي تمثل الشعب الإماراتي في الحكومة الاتحادية، ويكون دوره استشاريا، ويتألف من 40 عضو، وتتوزع مقاعده بين الإمارات.

القضاء الاتحادي: يتمتع القضاء الاتحادي بالاستقلالية التامة، ولا يحق لأي جهة كانت التدخل بعمله، يعمل النظام القضائي بشكل ثنائي يشمل القضاء الاتحادي برئاسة المحكمة الاتحادية العليا من جهة، والقضاء المحلي على مستوى الحكومات المحلية الأعضاء في الاتحاد.

• النظام الأميري

قطر: يعد نظام الحكم في قطر ملكيًا دستوريًا، ولكن في الواقع يسمى الحاكم "بالأمير" ويكون فردًا من أفراد العائلة الحاكمة، وهو الذي يملك السلطة التنفيذية للموافقة على التشريع أو رفضه، فالأمير هو الذين يعيّن رئيس وزرائه وأعضاء الهيئات التشريعية، أي له الموافقة والرفض في أي قوانين تتم صياغتها.

مهام أمير قطر تتلخص اختصاصات أمير قطر المتعددة بما يلي:

وضع السياسة العامة للدولة بالتعاون مع مجلس الوزراء. المصادقة على القوانين وإصدارها.

العفو عن العقوبات أو إمكانية تخفيفها وفقًا للقانون.

إنشاء الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.

تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية.

مجلس الوزراء القطري: يعين أمير قطر رئيس مجلس الوزراء بالإضافة إلى الوزراء،

يعتمد أمر تشكيل الوزارة على اقتراح رئيس مجلس الوزراء للأمير،

تتمثل مهام رئيس مجلس الوزراء برئاسة الجلسات التي يعقدها المجلس، بالإضافة إلى إدارة مناقشاته، والإشراف على تنسيق العمل بين مختلف الوزارات بهدف تحقيق الوحدة بين الأجهزة الحكومية وتكامل نشاطها

• النظام الأميري

النظام الانتخابي في قطر: في عام 1999 تم السماح للقطريين في التصويت بالانتخابات البلدية لأعضاء اللجنة العسكرية المركزية، وكانت هذه الانتخابات متاحة للمواطنين الذين تبلغ أعمارهم فوق 18 عاماً، ما عدا أفراد الشرطة والقوات المسلحة، وكان شرط الترشح للانتخابات اللجنة العسكرية المركزية هو أن تكون إما مواطنًا قطريًا أو سليل مباشر لمواطن، ويجب أن يكون على الأقل عمر شخص 30 عامًا وأن يكون غير محكوم "أي لا يوجد عليه أي قضايا إجرامية.

انتخابات مجلس الشورى: يسمح للمقيمين في قطر أيضًا بالتصويت في المجلس انتخابات المجلس الاستشاري "مجلس الشورى"، ولقد تأسس في عام 1972 وهو يتمتع في سلطات تشريعية وهو المسؤول عن تحديد الميزانية، ومن ناحية أخرى يسمح للأفراد بالتصويت لصالح 30 عضوًا من الأعضاء الذي عددهم 45 عضوًا بطريقة الاقتراع السري، وكانت أول انتخابات فيها في عام 2013 قبل تأجيلها إلى عام 2016، والانتخابات التالية كانت في عام 2019، وأيضًا يحث للأمير تأجيل الانتخابات في نص الدستور إذا رأى أنها في مصلحة الشعب القطري.

• النظام الأميري

نظام الحكم بالكويت هو طريقة إدارة الدولة لنظام الحكم وتداوله، تنقسم السلطات بالكويت إلى سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، ويكون الأمير هو رئيس للسلطات الثلاث ولا يسمح بحسب الدستور تشكيل أحزاب على الرغم من وجود الكتل النيابية. ويتميز نظام الحكم بالكويت بأنه نظام وراثي دستوري، حيث أن نظام الحكم يستمد شرعيته على الدستور، وهو بذلك يتيح نقل السلطة داخل الأسرة الحاكمة من ذرية مبارك الصباح ولقب الحاكم هو الأمير، ويتولى الأمير سلطاته التنفيذية من خلال وزرائه، والأحكام القضائية لا تنفذ إلا بعد مصادقة الأمير عليها. وهو الوحيد الذي يستطيع العفو من الأحكام، وجميع القوانين التي يقرها مجلس الأمة لا تصبح نافذة إلا بعد توقيعه عليها خلال مدة شهر. وإلا أصبحت نافذة بدون التوقيع وكأنه وقع عليها، فإن أعادها للمجلس ووافق عليها مرة أخرى تصبح نافذة بدون الحاجة لتوقيعه والنظام بالكويت هو مزيج من النظام البرلماني والنظام الرئاسي.

• النظام السلطاني

سلطنة عمان نظام الحكم يتميز نظام الحكم في سلطنة عُمان بأنه سلطاني وراثي، ويعتبر السلطان الحالي لعُمان السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور آل سعيد صاحب أطول مدة حكم من الحكام الذين ما زالوا على قيد الحياة في منطقة الشرق الأوسط،
ولا يسمح الدستور العُماني بتعدد الأحزاب السياسية بالرغم من أنه يكفل حق الانتخاب لكل مواطن عُماني وصل عمره للواحد والعشرين من أجل اختيار أعضاء مجلس الشورى.
إن النظام الأساسي لسلطنة عمان أعطى السلطان صلاحيات واسعة ومن بينها رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته ورئاسة المجالس المختصة أو تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم.
وأخضع أعضاء مجلس الوزراء للمسؤولية السياسية التضامنية أمام السلطان عن تنفيذ السياسة العامة
ومن جهة أخرى تخضع كل القضايا لتفسير السلطان ومراسيمه ولديه سلطة كاملة على اتخاذ القرار.
وهو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة.

• الخاتمة

وفي نهاية المحاضرة نستنتج أن نظام الحكم يقوم على مجموعة من المعايير والأسس التي تحدد كيفية عمل السياسة في دولة ما، يُعد نظام الحكم توزيعًا للسلطة والقوة بين أجزاء ومستويات الدولة، فعلماء السياسة يدرسون استخدامات هذا القوة، وكيفية توزيع السلطة داخل الدولة، كما أنّ مقدار السلطة التي تحتفظ بها الحكومة يحدد نظام الحكم الذي تتمتع به الدولة.

إنّ العيش ضمن مجموعة هو حاجة غريزيّة عند الإنسان منذ القدم، فالإنسان مخلوقٌ اجتماعيٌّ بالفطرة، لا يقوى على الوحدة والعزلة، ومع تطوّر الزمن وتحضّر الناس حياةً وفكراً بدؤوا بالتجمّع ثم ظهرت الدول، والدولة هي مجموعةٌ من الناس الذين يتشاركون الأنشطة والحياة على بقعةٍ محددةٍ من الأرض، خاضعين لنظامٍ سياسيّ كانوا قد اتفقوا عليه؛ ليتولى شؤون حياتهم، مما يؤدي إلى النهوض بجوانب حياتهم المختلفة على الصعيد الاقتصاديّ والاجتماعيّ بما يضمن ازدهار الفرد وانتعاشه في ظلّها، وتقوم على أسسٍ ثلاثةٍ هي الشعب والأرض والسلطة السياسيّة، وتتنوع الدول وأشكالها في العالم، كما أن أنظمة الحكم فيها تختلف أيضاً، وباختلاف نظام الحكم في الدولة فإنّ دساتيرها وسياساتها وقوانينها الداخلية تختلف أيضاً.